منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

الاقتصاد الأردني

تحدي النمو والبطالة

حزيران ٢٠١٨

/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف:6376 566 6 962+

جدول المحتويات

خلفية 4

التحليل، النتائج والتوصيات 7

المراجع 9

ملحق أ 10

خلفية

إن تحقيق نمو اقتصادي قوي، حقيقي ومستدام يجب أن يبقى التحدي الرئيسي الذي يسعى الأردنيين لمواجهته والسعي لأجله. وللتأكيد على ذلك، كل ما نحتاجه هو النظر إلى أداء الاقتصاد الأردني في الأعوام الأخيرة فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدلات البطالة والتوزيع السكاني في الأردن حسب الفئات العمرية (الهرم السكاني).

أولاً، لم يتكرر النمو الذي شهده الاقتصاد الأردني كالذي شهده ما بين العامين 1976 و1979. والأسوأ من ذلك هو أنه وعلى الرغم من تحقيق الأردن معدلات نمو اقتصادي قوية في الفترة ما بين الأعوام 2000 و2008، إلا أن الأداء الاقتصادي للأردن بقي متواضعاً بعدها (الشكل 1). وبناءً على توقعات صندوق النقد الدولي فإنه من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الأردني نمواً يعادل 2.5% في العام 2018، و2.7% في العام 2019، و3.0% في العام 2023.

ثانياً، شهدت معدلات البطالة في الأردن نمواً متتالياً لفترة طويلة طيلة السنوات الماضية (الشكل 2)، ومن المهم الانتباه إلى المناطق التي تتركز فيها هذه البطالة، والفئات العمرية التي تعاني منها وكذلك مستوى تعليمها (الشكل 3).

ثالثاً، ان أغلب سكان الأردن هم من جيل الشباب نسبياً، حيث أن نسبة كبيرة منهم هم تحت سن الـ14 عام (الأشكال 4-8). وهذه الحقيقة تشير إلى أن الاقتصاد الأردني في الفترة القادمة يجب أن يُولد وظائفاً أكثر مما تم توليده في السابق أو حالياً وذلك على الأقل للحفاظ على معدلات البطالة الحالية ، وليس حتى تقليلها.

الشكل 1: النمو الاقتصادي في الأردن (1976-2023)

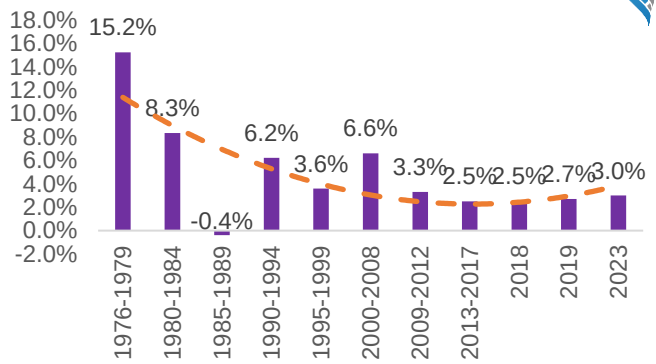

الشكل 2: معدلات البطالة

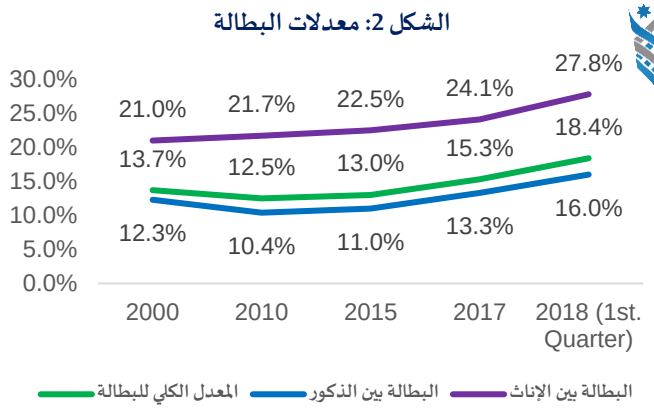

الشكل 3: معدلات البطالة حسب الفئات العمرية ومستوى التعليم

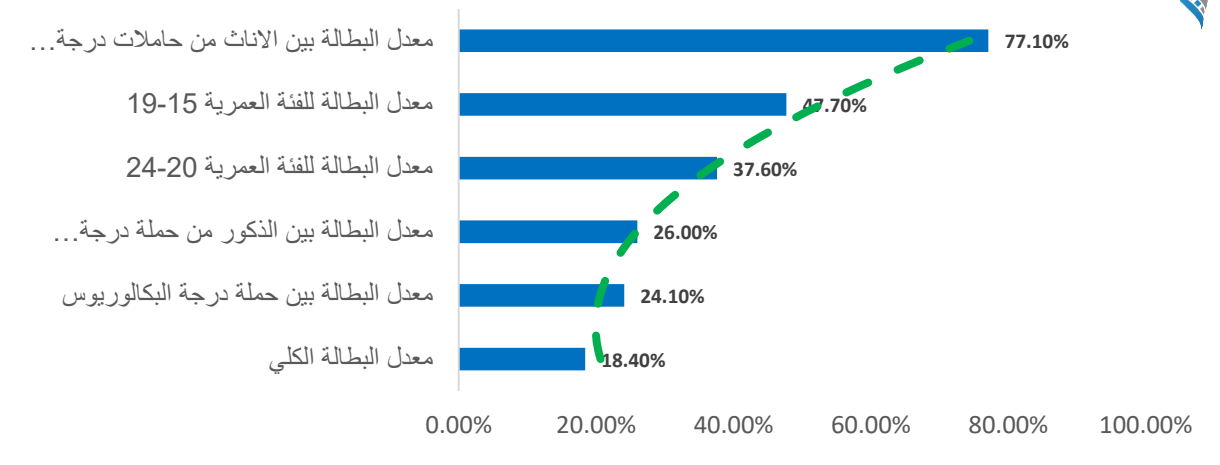

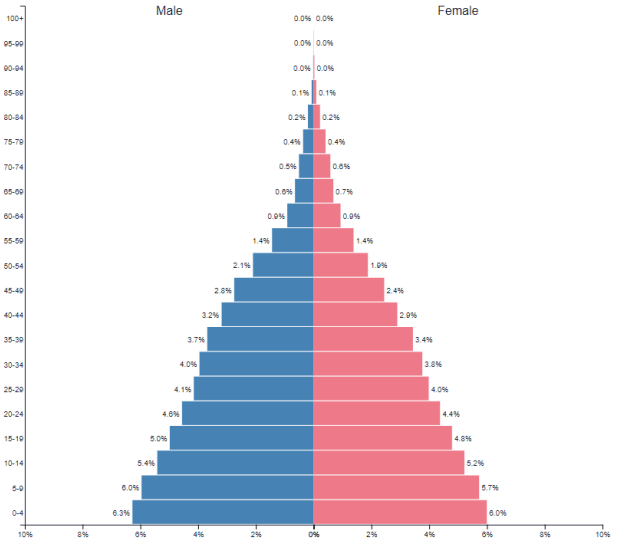

الأردن

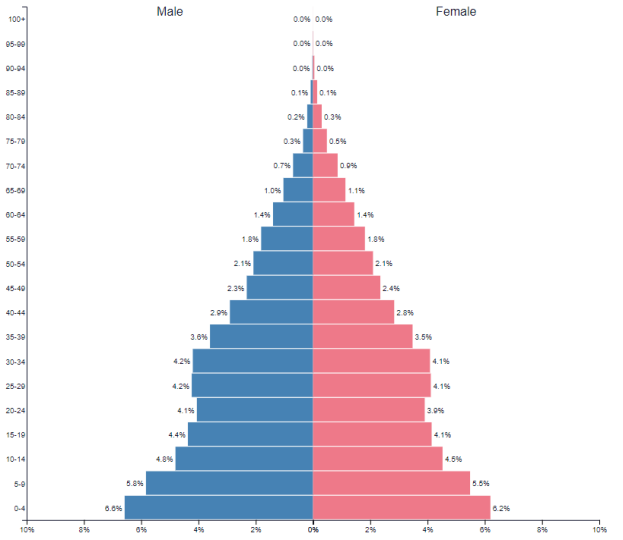

مصر

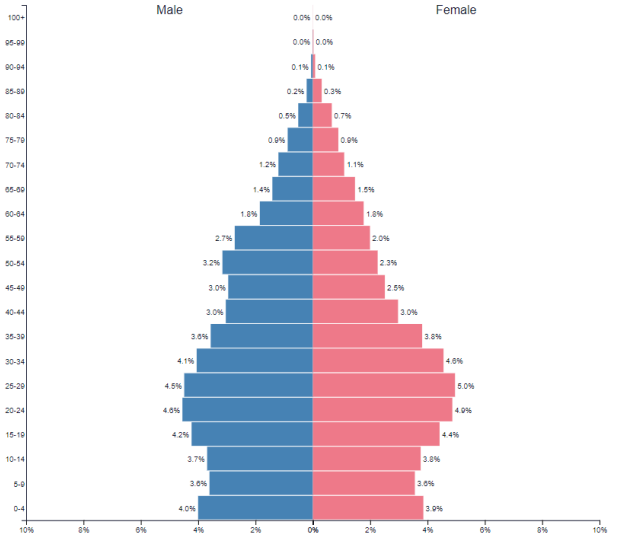

لبنان

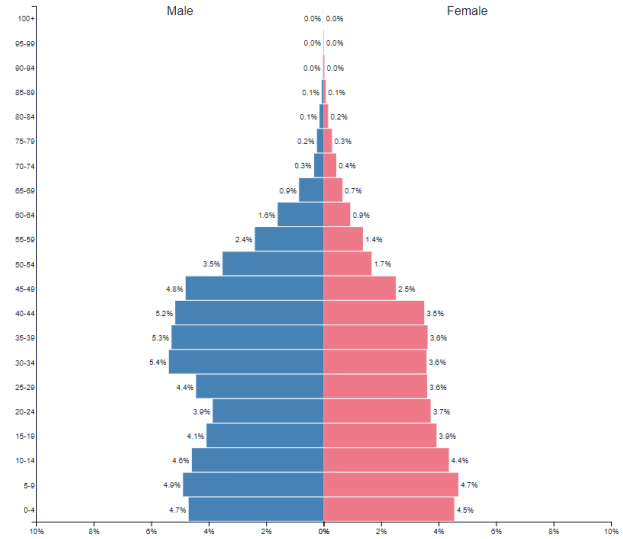

السعودية

ألمانيا

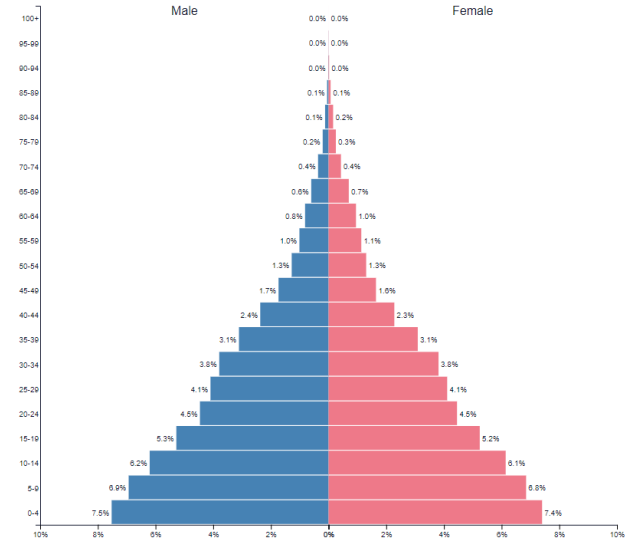

كينيا

العمر

نسبة من عدد السكان

وفي سياق الحديث عن معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة والهرم السكاني في الأردن، من المهم الإشارة إلى أن الدور الحكومي في الاقتصاد الأردني شهد تراجعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. وتبين الأرقام الرسمية بأن معدل إجمالي الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن قد انخفض من 43.7% في الفترة (1976-1985) إلى 29.9% خلال العامين 2016 و2017. والحقيقة أن السبب الرئيسي في انخفاض الانفاق العام في الأردن هو الانخفاض في الانفاق الرأسمالي (الشكل 10).

الشكل 10: معدل اجمالي الانفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي في الأردن

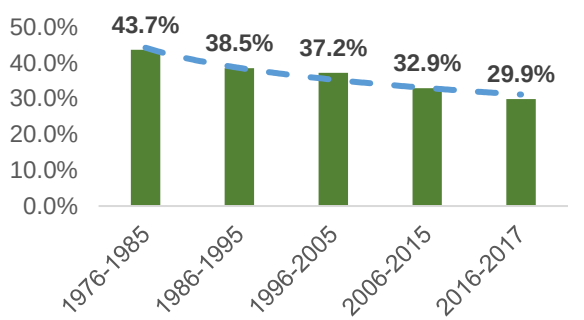

الشكل 11: معدل الانفاق الرأسمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي في الأردن

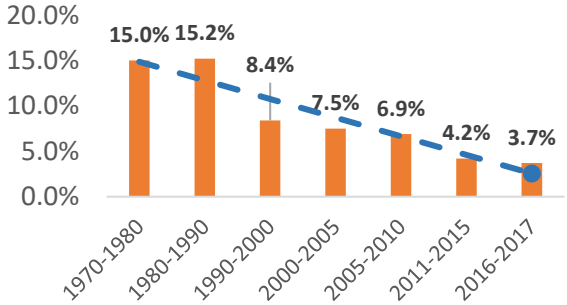

لقد أثر الانخفاض في الانفاق الرأسمالي في الأردن خلال الفترة (1970-2017) بشكل سلبي على العديد من الجوانب ومن أهمها رأس المال المادي والبشري في الأردن؛ وهذه تتضمن تراجع الخدمات العامة فيما يتعلق بالصحة والتعليم ومنظومة النقل العام وغيرها.

التحليل، النتائج والتوصيات

بناءً على ما هو مذكور في هذه الورقة، فإن التحدي الرئيسي أمام الأردن هو تحفيز نمو اقتصادي قوي وحقيقي ومستدام بحيث يساهم في خلق وظائف جديدة في الاقتصاد الوطني الأردني ولمعالجة تحدي البطالة القائم حالياً. وللنظر في بعض العناصر المؤثرة في النمو الاقتصادي وترابطها وتداخلها قام منتدى الاستراتيجيات الأردني بتحليل العلاقة بين الانفاق العام الرأسمالي والنمو الاقتصادي، وكذلك قام المنتدى بتحليل العلاقة بين حركة التجارة الخارجية (الصادرات) والنمو الاقتصادي، وأخيراً قمنا بتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة.

وبناءً على تحليل منتدى الاستراتيجيات الأردني فإن النتائج قد كانت مشجعة، وهي كما يأتي: (منهجية التحليل والنتائج موضحة في ملحق الدراسة)

أولاً، إن أثر **الانفاق العام الرأسمالي** على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيق إيجابي. فعندما يرتفع الانفاق الرأسمالي يزداد الناتج المحلي الإجمالي. حيث بين تحليل المنتدى أنه وعلى سبيل المثال إذا ارتفع الانفاق العام الرأسمالي في الأردن **بدينار** واحد فإن الناتج المحلي الإجمالي سوف يزداد بنسبة بمقدار 1.14 دينار.

ثانياً، ان الزيادة في **الصادرات** تؤثر ايجابياً على النمو في الناتج المحلي الإجمالي. فعندما تزداد الصادرات يزداد الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث أظهرت نتائج تحليل المنتدى أن كل **دينار** زيادة في الصادرات يؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.89 دينار.

ثالثاً، يؤثر النمو في الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً على معدلات البطالة؛ فعندما يزداد الناتج المحلي الإجمالي يزداد عدد فرص العمل الجديدة المولدة في الاقتصاد الأردني. وبحسب تحليل المنتدى، فإنه إذا ازداد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% سوف تزداد أعداد المشتغلين والموظفين في سوق العمل الأردني بنسبة 0.6%.

رابعاً، علينا ألا ننسى بأن التوقعات أعلاه تحصل فقط في حال كان الجهد والأثر معمماً على القطاعات المختلفة وليس متركزاً في أحد القطاعات.

بإيجاز، بناءً على تحليل منتدى الاستراتيجيات الأردني، فإن المنتدى يوصي بما يأتي لتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام:

أولاً، بما أن الأولوية اليوم لزيادة نسب النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل فإن نتائج تحليل منتدى الاستراتيجيات الأردني تشير إلى ضرورة إيلاء الانفتاح على التجارة الخارجية (خاصةً التصدير) اهتماماً كبيراً لما لذلك من أثر كبير ومباشر على زيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة. كذلك، فإن المنتدى يوصي بالعمل على تنويع وزيادة درجة التعقيد في سلة الصادرات الأردنية، حيث تظهر دراسة أجراها صندوق النقد الدولي لـ34 اقتصاد حول العالم بأن "الاقتصاديات ذات الصادرات الأكثر تنوعاً تتمتع بنسب انتاج اقل تقلباً، ومستويات أعلى من النمو". كذلك، فقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن "زيادة درجة التعقيد في صادرات أي دولة هو أقوى محدد لمدى انعكاس هذه الصادرات على مستوى التنمية وتطوير رأس المال البشري للدولة". وفي هذا السياق من المهم الإشارة إلى أن منتدى الاستراتيجيات الأردني قد قام خلال العام (2017) بإصدار دراسة بعنوان "فضاء المنتجات الأردني" وهي دراسة مفصلة ومبنية على نظرية التعقيد الاقتصادي والتي طورها باحثون في جامعة هارفرد، حيث قامت هذه الدراسة بتحديد واستقصاء درجة التعقيد والقطاعات والمنتجات التي يجب التركيز عليها في الأردن لزيادة التعقيد وبالتالي النهوض بالقطاع الصناعي الأردني وزيادة أثره الاقتصادي.

ثانياً، أهمية زيادة الانفاق الرأسمالي والذي سيساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي كما سيساهم إذا ما تم انفاقه على الخدمات العامة من صحة وتعليم ونقل إلى منفعة مباشرة للمواطن الأردني.

ثالثاً، من المهم الإشارة إلى أن هنالك عدداً من العوامل التي تحدد في مدى تأثير الانفاق الرأسمالي على النمو الاقتصادي، حيث تتضمن هذه العوامل سلوك الاستيراد ومدى الميل إلى الاستيراد، والدين العام، والسلوك الاستهلاكي ومدى الميل إلى الاستهلاك. وبناءً على بحث صادر عن صندوق النقد الدولي في العام 2009 فإنه كلما زاد الميل نحو الاستيراد في اقتصادٍ ما وكلما كانت مستويات الدين العام أكثر ارتفاعاً، كلما قل أثر الانفاق الرأسمالي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي. كما أشار صندوق النقد الدولي إلى أنه مع زيادة الميل نحو الاستهلاك كلما زاد أثر الانفاق الرأسمالي على النمو الناتج المحلي الإجمالي.

رابعاً، ان النمو الاقتصادي يؤثر ايجاباً في خلق المزيد من فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، ولزيادة الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي على التشغيل والتوظيف يجب أن يحافظ الأردن على مستويات أعلى من الاستقرار في عوامل الاقتصاد الكلي (التغير السنوي في معدلات النمو الاقتصادي، التضخم)، وذلك لأن عدم الاستقرار في هذه العوامل ووجود حالة عدم التأكد من الاستقرار في هذه العوامل تؤثر سلباً على معدلات البطالة والنمو الاقتصادي بحد ذاته.

خامساً، على الحكومة تحديد أولوياتها واحتياجات الأردن من الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة (الاستثمار في رأس المال البشري والمادي) من خلال رؤية شاملة، والاعلان عن هذه الرؤية للرأي العام الأردني والالتزام بتنفيذها على أرض الواقع، حيث أن تنفيذ مثل هذه الرؤية من شأنه أن ينعكس على مستوى معيشة المواطنين وكذلك علاقتهم بالحكومة على المدى القصير والمتوسط والطويل؛ أولاً، على المدى القصير، فإن هذا من شأنه خلق ثقة بين المواطنين والحكومة. ثانياً، على المدى المتوسط تنفيذ هذه الرؤية الشاملة على أرض الواقع سوف يؤدي لتوليد وظائف جديدة في الاقتصاد الأردني. وثالثاً، فإنه على المدى الطويل، فإن هذه الرؤية الشاملة من شأنها زيادة تنافسية الاقتصاد الأردني وتحقيق نمو مستدام وتنمية شاملة وإيجاد ايمان من المواطنين بالدور التنموي للحكومة وأثر هذا الدور على حياتهم اليومية.

المراجع

1. Cherif, R., F. Hasanov and L. Wang (2018b), “Sharp Instrument: A Stab at Identifying the Causes of Economic Growth”, IMF Working Paper No. 18/117.

2. ILO Database: Employment levels in Jordan, 1992-2017.

3. JSF (2017), “Jordan’s Product Space”.

4. McIntyre, A., M. Li, K. Wang and H. Yun (2018a), “Economic Benefits of Export Diversification in Small States”, IMF Working Paper No. 18/86.

5. PopulationPyramid.net

6. Spilimbergo, A., S. Symansky, and M. Schindler (2009), “Fiscal Multipliers”, IMF Staff Position Note, May 20.

ملحق أ

1. To evaluate the impact of real total public spending on real GDP and total capital spending on real GDP, we estimate the following Fully Modified Ordinary Least Squares Regressions:

   $RGDP_t = \beta_1 RSPENDIN_t + \varepsilon_t$

   $RGDP_t = \beta_1 RCSPENDIN_t + \varepsilon_t$

   where RGDP is the natural logarithm of real GDP, RSPENDING is the natural logarithm of real total public spending, and RCSPENDING is the natural logarithm of real capital spending. ε is the error term.

The results are as follows:

Variable	Coefficient	Variable	Coefficient
RSPENDING	+1.049*	RCSPENDING	1.139*
*implies significance at the 99% confidence level.			

2. To evaluate the impact of real trade openness on real GDP, we estimate the following Fully Modified Ordinary Least Squares Regressions:

   $RGDP_t = \beta_1 RIMPORTEXPORT_t + \varepsilon_t$

   $RGDP_t = \beta_1 REXPORT_t + \varepsilon_t$

   where RGDP is the natural logarithm of real GDP, RIMPORTEXPORT is the natural logarithm of real total exports and imports, and REXPORT is the natural logarithm of real exports. ε is the error term.

The results are as follows:

Variable	Coefficient	Variable	Coefficient
RIMPORTEXPORT	+2.522*	REXPORT	2.988*
*implies significance at the 99% confidence level.			

3. To evaluate the impact of real GDP and total number of employed individuals, we estimate the following Fully Modified Ordinary Least Squares Regressions:

   $REMPLOYMENT_t = \beta_1 RGDP_t + \varepsilon_t$

   where REMPLOYMENT is the natural logarithm of real GDP, EMPLOYED is the natural logarithm of the total number of employed individuals. ε is the error term.

The results are as follows:

Variable	Coefficient	Variable	Coefficient
REMPLOYED	+0.604*	RCSPENDING	1.139*
*implies significance at the 99% confidence level.			

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: ٦٤٧١ ٦٥١١ ٦٢٦+ فاكس: ٦٣٧١ ٦٥١١ ٦٢٦+
www.jsf.org info@jsf.org
/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan